

تقويم اقتصاديات إدارة الاستثمار في الحسابات المدينة لشركة الخياطة الحديثة للمدة من (2014-2008)

م.د. ظاهر القيسي

dhafer_alqassiy54@yahoo.com

الجامعة المستنصرية - كلية الإدارة والاقتصاد – قسم إدارة الأعمال

المستخلص

يهدف البحث إلى توضيح موضوع اقتصاديات إدارة الاستثمار في الحسابات المدينة (المبيعات الأجلة) من خلال قيام أو استحداث إدارة اقتصادية متخصصة في إدارة الائتمان التجاري تعمل على تحسين قرارات الاستثمار في الحسابات المدينة عن طريق التقدير أو التوقع لمستوى تحقق الأهداف الاقتصادية من وراء اتخاذها، والمتمثلة بالسيولة والربحية المناسبتين وتقليل التكاليف الاستثمارية قدر الإمكان، وذلك باستخدام أدوات ووسائل التحليل الاقتصادي من جداول تحليلية وبيانات رقمية ونسب مالية وأساليب إحصائية... وبما ان حدود البحث وتحقيق الهدف منه تتأطر في مواجهة المشاكل الحالية التي تشهدها الصناعة الوطنية (المحلية) متمثلة في شركة الخياطة الحديثة كحالة دراسية، من ذلك جاءت أهمية البحث وما توصل اليه من استنتاجات أهمها:-

1. إن العامل الرئيس الذي أوصل شركة الخياطة الحديثة إلى التدهور السريع في منتجاتها ومبيعاتها من الألبسة الجاهزة، ان إدارتها كانت ولا زالت تتعامل مع عوامل التأثير البيئي على انها عوامل ثابتة لا تتغير، محدودة ومعروفة لديها.
2. إن الشركة لا تملك الآن الخطط المناسبة واللازمة للتكيف مع تأثير مستجدات محيطها البيئي.

وعليه، فإن البحث تناول أهم التوصيات الرئيسة منها:

1. استحداث قسم متخصص بإدارة الائتمان التجاري، ترتبط بها شعبة اقتصادية، تحت اسم (شعبة الدراسات والتحليل الاقتصادي) تعنى بدراسة وتحليل قرارات الاستثمار في الحسابات المدينة.
2. أن تنظر إدارة الشركة إلى أن العمل على تحقيق الموازنة بين السيولة والربحية، ومحاولة ضغط التكاليف من جراء الاستثمار في حساباتها المدينة، على انها من

المشاكل الاقتصادية التي يجب مراقبتها ومعالجتها في إطار بيئة متغيرة وليست ثابتة أو معروفة لديها على الدوام.
الكلمات الرئيسية: إدارة الاستثمار، الحسابات المدينة

المقدمة

تستخدم إدارة الشركات الصناعية (الناجحة) القائمة على الإنتاج السلعي (المادي) وتحديداً في مجال إدارتها لعمليات الائتمان التجاري الذي تمنحه لمختلف زبائنها؛ مجموعة مناسبة من المؤشرات المالية والإحصائية، تساعد في قياس سلامة ما تنوي اختياره من أفضل القرارات الاستثمارية في حساباتها المدينة، مما يتطلب من إدارتها الائتمانية تحديد الكيفية التي تدار بها هذه الحسابات بطريقة اقتصادية تجعل من نتائج القياس والتقويم لتلك القرارات أكثر كفاءة وفاعلية، وذلك من ناحية حجم السيولة المطلوب الوصول إليها والتي تساعد الشركة على سداد ما بذمتها من التزامات مالية، ومستويات الأرباح التي تمكنها من الاستمرار والعمل في حياتها الاقتصادية، مقابل أقل ما يمكن من تكاليف الاستثمار فيها، مثل: تكلفة تمويل الحسابات المدينة والمصاريف الإدارية وتكاليف التحصيل والديون المعدومة.. وغيرها.

واستناداً لما تقدم، ونتيجة لما تعانيه شركة الخياطة الحديثة (إحدى شركات القطاع الصناعي الخاص، شركة عراقية مساهمة) من تردٍ واضح وملحوس في نتائج أعمالها، كونها جزءاً من الإهمال الحكومي للصناعة العراقية بشكلٍ عام. وبسبب التأثير الكبير لمستجدات المحيط البيئي الذي أفقدها موقعها الإنتاجي والصناعي الذي كانت تعرف به، جاءت مساهمة الباحث كمحاولة بسيطة في وضع تصورات النظرية والتطبيقية التحليلية أمام إدارتها للمساعدة في تحسين قرارات الاستثمار في حساباتها المدينة، ورفع كفاءتها الاقتصادية والاجتماعية المرجوة منها، وذلك عن طريق وحدة اقتصادية متخصصة بالائتمان التجاري تعتمد الأساليب العلمية (استخدام الأساليب الكمية مثل التحليلات الاقتصادية، الرياضيات، الاقتصاد القياسي وغير ذلك في قياس واختيار بدائل القرارات المتاحة للتنفيذ ومنها الاستثمارية على سبيل المثال) في إدارة وتنظيم عمليات الاستثمار في حساباتها المدينة (المبيعات الآجلة).

منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في عدم امتلاك شركة الخياطة الحديثة لمتخصصين في إدارة ائتماناتها التجاري تقع عليهم مسؤولية جعل قرارات إدارة الاستثمار في حساباتها المدينة ذات توجه اقتصادي، وليست مجرد قرارات بيع بالأجل لا تأخذ بنظر الاعتبار المقارنة بين المنافع الاقتصادية والاجتماعية التي تحقق من وراء اتخاذها وبين ما يترتب

عنها من تكاليف استثمارية متنوعة. وفي ضوء مشكلة البحث، يتوقع الباحث الإجابة عن التساؤلات الأساسية الآتية:

ما هو حجم الاستثمار في الحسابات المدينة من جملة الاستثمار في الموجودات. هل تنظر إدارة الشركة إلى استثماراتها في الحسابات المدينة من أنها مشكلة اقتصادية يجب معالجتها ومتابعتها بشكل مستمر؟ ومن أنها أحد المصادر الأساس لسيولة الشركة؟

هل تعتمد إدارة الشركة مؤشرات معيارية (مالية وإحصائية) لتحديد تأثير العناصر الاقتصادية التي تتضمنها قراراتها الاستثمارية في حساباتها المدينة، في الاختيار السليم من تلك القرارات وكذلك التوقع في مدى تحقق النتائج الاقتصادية المرجوة بعد تنفيذها.

ثانياً: أهمية البحث

يمكن إيجازها في مسألتين، هما:

1. المشاركة الميدانية في صياغة عدد من المقترحات أو التوصيات كمدخل أو حلول للمشاكل التي تشهدها الصناعة الوطنية (المحلية) وعدم الاكتفاء بالانفراج عليها أو معالجتها من بعيد.
2. الدور الذي يمكن أن تلعبه إدارة الائتمان التجاري في رفع كفاءة قرارات الاستثمار في الحسابات المدينة، عن طريق تحديد معالم اقتصاديات نتائج تلك القرارات والتي تتمثل بالمقارنة بما تحققه من منافع اقتصادية واجتماعية تغطي مجموع قيم التكاليف المتنوعة الناجمة من اتخاذها.

ثالثاً: هدف البحث

يهدف البحث إلى بيان أهمية وجود إدارة اقتصادية متخصصة بالائتمان التجاري الممنوح لعملاء الشركة، تعمل على تحسين عمليات اتخاذ قرارات الاستثمار في الحسابات المدينة للشركة في بعدين رئيسيين هما:

1. البعد الاقتصادي

- أ. دراسة وتحليل المعنى من مفهوم اقتصاديات إدارة الاستثمار في الحسابات المدينة، وعرضه للفهم لعملاء الشركة وكذلك للعاملين فيها للعمل به.
- ب. استخدام وسائل وأدوات التحليل الاقتصادي والقياسي المناسبة من أرقام وجدول من مختلف البيانات ذات العلاقة كلها تساعد إدارة الائتمان في الاختيار الأفضل

من بين مجموعة القرارات الاستثمارية المتاحة للحسابات المدينة وذلك بالاعتماد على عددٍ من المعايير أو المؤشرات أو النسب المالية والإحصائية، تمكّنها من الحكم على حسن ذلك الاختيار وصدق توقعها لصحة وسلامة تحقق النتائج الاقتصادية المرجوة من اتخاذه وتنفيذه.

- ج. دراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين المبيعات وإدارة الحسابات المدينة في الشركة.
د. اختبار علاقة الارتباط بين المبيعات كمتغير مستقل ومؤثر في أقيام الحسابات المدينة وأقيام مساهمتها النسبية في توليد السيولة والأرباح والتكاليف الاستثمارية كمتغيرات تابعة.

2. البعد الاجتماعي

- أ. تعظيم مكانة الشركة بنظر المجتمع، وإبراز دورها الاجتماعي من خلال ما تحقّقه إدارة الاستثمار في حساباتها المدينة من منافع اجتماعية تتعدى أهدافها الاقتصادية في الأرباح وتدنية التكاليف إلى مساعدة أفراد المجتمع في تأمين ما يحتاجونه من سلع وخدمات بطريقة سهلة وميسّرة، عن طريق إتباع سياسة البيع بالأجل لمنتجاتها والإيمان بها.
ب. تعزيز الثقة المتبادلة وتقويتها ما بين إدارة الشركة وعمالها من شركات أخرى وتجار جملة ومفرد يستندون في إدارة شؤونهم التجارية وبقدر كبير على مشترياتهم الأجلة من منتجات الشركة.

رابعاً- فرضية البحث:

من استقراء واقع حال الظروف الموضوعية التي تشهدها إدارة الشركة والعاملون فيها، وكساهمة من الباحث باتجاه الخروج من أزمتها الاقتصادية الحالية، يمكن تحديد فرضيات البحث والأنموذج الافتراضي لها كالآتي:

1. الفرضية الأولى: تتعامل إدارة الشركة مع قرارات الاستثمار في حساباتها المدينة من خلال رؤية اقتصادية سليمة تجعل من المنافع الاقتصادية والاجتماعية المتولدة عنها أكبر من تكاليف الاستثمار فيها.
2. الفرضية الثانية: اعتماد الشركة مؤشرات مالية مناسبة لقياس وتقويم اقتصاديات إدارة استثماراتها في حساباتها المدينة بين الحين والآخر.
3. الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ارتباط طردي ذات تأثير معنوي بين مقدار المبيعات كمتغير مستقل وقيم الحسابات المدينة وقيم مساهماتها في السيولة والأرباح والتكاليف الاستثمارية، وتتفرع عن هذه الفرضية عدد من الفرضيات الفرعية:

- أ. لا توجد علاقة ارتباط طردي ذات تأثير معنوي بين قيم المبيعات والحسابات المدينة.
- ب. لا توجد علاقة ارتباط طردي ذات تأثير معنوي بين قيم المبيعات والأرباح الاستثمارية.
- ج. لا توجد علاقة ارتباط طردي ذات تأثير معنوي بين قيم المبيعات والتكاليف الاستثمارية.
- د. لا توجد علاقة ارتباط طردي ذات تأثير معنوي بين قيم المبيعات والسيولة.

خامساً: أسلوب البحث

يستند هذا البحث في معالجة مشكلته وإثبات فرضياته من عدمها، على المنهج الاستقرائي والتحليلي الذي يوضح العلاقات المترابطة للعناصر الاقتصادية في قرارات الاستثمار في الحسابات المدينة وأدوات ووسائل قياسها ذات الصلة المباشرة بموضوع البحث، وذلك من خلال المشاهدات واللقاءات الميدانية التي قام بها الباحث من داخل الشركة المبحوثة، ولتحقيق هدف البحث فقد تضمنت منهجيته الجوانب النظرية والعملية، وكالاتي:

1. إبراز أهمية ودور الجوانب الاقتصادية لقرارات الاستثمار في الحسابات المدينة في رفع كفاءتها الاستثمارية ومساهمتها الاجتماعية، وذلك بالاعتماد على العديد من المصادر العلمية التي يتناولها الجانب النظري من البحث.
2. الحصول على جميع البيانات التي تضمنتها جداول البحث والتقارير المالية، من مصادرها الأولية، وهي شركة الخياطة الحديثة ومن ثم القيام بتحليلها كمادة أولية وأساسية من مفردات الجانب العملي من البحث.

سادساً: مجتمع البحث ومدته

يتكون مجتمع البحث من المدير للشركة ومدير الحسابات فيها وبقية العاملين في اقسامها. وكانت المدة التي شملها البحث (6) سنوات من (2008-2014).

سابعاً: الأنموذج الافتراضي للبحث

تم الاعتماد على هدف وفرضية البحث في تحديد الأنموذج الافتراضي له.

المبحث الأول: الجانب النظري

إن المعرفة السليمة بالحسابات المدينة وطبيعة عملها ومجالات استخدامها، وكذلك أهميتها النسبية كبند رئيس استثماري، مقارنةً بالبند الأخرى من الموجودات، تعدّ المدخل المناسب لمن يرغب أن يبرز حجم الدور الاقتصادي الذي يمكن أن تؤديه إدارتها الاستثمارية المتخصصة في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية في تحقيق المبيعات، السيولة، الأرباح، وتدنية التكاليف.

أولاً: التعريف بالحسابات المدينة

1. مفاهيم في الحسابات المدينة: ينظر (Needles & else, 2002: 349) إلى الحسابات المدينة أو (الذمم المدينة)، من انها تلك الموجودات المتداولة التي تنشأ من المبيعات بالأجل والتي يتعين جمعها من مبيعات الائتمان للعملاء بطريقة تزيد من العائد من إدارتها مقابل تدنية ما ينتج عنها من مصاريف تشغيلية. أما (Wild, 2005: 278) فيشير إلى انها المبالغ المستحقة من العملاء لمبيعات الائتمان. أما من وجهة نظر (سيامون ولارسين، 2009: 99) تمثل المبالغ المالية الإجمالية التي يدين بها عملاء شركة ما للشركة نفسها. إلا ان (الشماع، 2010: 38) يعرف الحسابات المدينة من إنها موجودات متداولة نقدية، حيث تعبّر عن الاستثمارات النقدية القصيرة الأجل في أوراق القبض، وهي كذلك من الموجودات التي تحصل عليها الوحدة الاقتصادية لغرض استخدامها في النشاط الجاري خلال مدة محاسبية ويتأمل تحولها من خلال ذلك إلى نقد أو موجود (أجل). وهذا ما يؤكد (عصران، 2012: 81) عندما ينظر إلى بند الحسابات المدينة في ميزانية الشركات من إنها مجموعة الموجودات المتداولة التي يمكن تحويلها إلى نقدية ومن دون خسارة في قيمتها خلال مدة زمنية لا تتجاوز السنة. وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول بأن الحسابات المدينة تمثل حقوق الشركة لدى الغير والمعبّر عنها برصيد الديون غير المتحصلة التي بذمة العملاء والظاهرة في كشف الميزانية العمومية للشركة تحت بند الحسابات المدينة (أو الذمم المدينة).

2. طبيعة عمل الحسابات المدينة: ابتداءً لابد من الإشارة إلى ان الحسابات المدينة تنسم بطبيعتها المدينة وحتى عند زيادتها تبقى مدينة ولكن عند النقص في قيمتها تصبح دائنة. وهي من الموجودات المتداولة التي تتصف بسرعة الحركة، حيث تمر بدورة تجارية تبدأ من حالة النقد ثم البضاعة ثم الديون ثم النقد لتبدأ بعد ذلك من جديد. وهذا ما يؤكد عليه (الشماع، 1992: 234) عندما يحدد الدورة التجارية للحسابات المدينة

ضمن دورة المجرى النقدي عندما تقدم الشركة على شراء المخزون ثم تحوله إلى ذمم مدينة من خلال البيع بالأجل؛ ولأن الدورة التجارية تعكس طبيعة النشاط الاقتصادي التقليدي لعمل الحسابات المدينة فإن (محمد وآخرين، 2008: 9، 25) عندما يعتبرون أن أي نشاط اقتصادي نظام ترابط لحركة الموارد المالية والتي يتم تفعيلها بقرارات مالية، فإنهم يؤكدون على إن الكيفية أو الطريقة السليمة في إدارة الحسابات المدينة، لا بد أن تأخذ بنظر الاعتبار طبيعة الدورة التجارية التي تمر بها هذه الحسابات والمتمثلة بسلسلة متصلة من الحلقات التجارية، بحيث إن أي تأخير أو انقطاع في أي من هذه الحلقات يؤدي إلى التأثير على بقية الحلقات الأخرى، إن تأخير بعض المدينين عن السداد سيؤثر على الأطراف الأخرى ويؤدي إلى خلق مشكلة مالية، كذلك الزيادات التي تحصل وبشكل مستمر في إعداد أوراق القبض ومن دون تحويلها إلى نقد وبسرعة قد يعرض الشركة إلى المخاطرة المالية.

3. الأهمية النسبية للحسابات المدينة: تأخذ الحسابات المدينة أهميتها النسبية مقارنةً بالموجودات المتداولة الأخرى، من دورها المباشر في نمو الشركة وتعزيز نشاطها في بُعدين رئيسيين يشير إليهما (النعيمي، 2010: 18)، وهي:

أ. **البعد الاقتصادي:** وذلك من خلال مساهمة الحسابات المدينة في:

- تزويد الشركة بمقومات البدء بالنشاط.
- تسهيل عمليات البيع بين الشركة والشركات الأخرى من جهة وبينها وبين الموزعين وتجار الجملة والتجزئة من جهة أخرى.
- تمكين الشركة من تحصيل أرباح اقتصادية تعينها على الترويج ودخول أسواق جديدة، وبالتالي على الاستمرار والبقاء.

ب. **البعد الاجتماعي:**

- المساهمة الكبيرة للحسابات المدينة في زيادة حجم العمالة وتقليل أعداد العاطلين عن العمل.
- رفع مستوى معيشة الأفراد وغير القادرين على توفير حاجاتهم الملحة والضرورية من مختلف السلع والخدمات إلا عن طريق الشراء بالأجل، وهم يشكلون النسبة السكانية الأكبر في جميع المجتمعات والدول النامية.

من ذلك، يمكن القول أن أساس مقومات البدء بالنشاط الاقتصادي لأية شركة واستمراريتها في النمو والبقاء في حياتها الاقتصادية، يتوقف بدرجة كبيرة على كيفية توظيف إدارتها الائتمانية للطبيعة الاقتصادية التي تتسم بها قرارات الاستثمار في مبيعاتها الأجلة، وكيف تختار أفضل البدائل من بينها للوصول إلى أهدافها الاقتصادية والتي تتمثل في: زيادات متوقعة في مبيعاتها الأجلة، تقليل فترات تحولها إلى نقد لتوفير

قدر أكبر من السيولة المناسبة التي تمكن الشركة من تسديد ما بذمتها من التزامات مالية في أوقات استحقاقها من دون أن تتعرض إلى أية مشكلة مالية مع الدائنين أو البنوك، الوصول إلى مستويات من الربحية تحقق لها بالمقابل تدنٍ واضح في مستويات التكاليف الاستثمارية.

4. أنواع الحسابات المدينة: من الأساسيات الجيدة لنجاح عمل الحسابات المدينة أو إدارتها بشكل سليم، هو في معرفة أنواعها وطبيعة عملها والغاية من مراقبتها وتحريكها؛ لأن ذلك يساعد كثيراً في تحديد أوجه أو مداخل اقتصادياتها، لاسيما من جانب العاملين عليها من داخل الشركة. ويشير (الدوري، 2013: 92) إلى أن الأساس في تنوع الحسابات المدينة، ما ينشأ لها من حقوق نتيجة الائتمان الممنوح للغير، وتأتي في مقدمة المبالغ المستحقة من عملاء الشركة التي لم يتم تحصيلها بعد، ويضعها تحت اسم حسابات الزبائن. وكما هو معروف، إن هذا الحساب يظهر عندما يتم بيع منتجات الشركة أو خدماتها إلى العملاء قبل أن يتم تحصيل قيمتها. ويتناول الدوري العديد من الحسابات التي ترتب حقوقاً للشركة لدى الغير، منها أوراق القبض، السلف والتعهدات، التأمينات لدى الغير، الإيرادات المستحقة والمصاريف المدفوعة مقدماً.

ثانياً: إدارة الحسابات المدينة

1. التعريف بإدارة الحسابات المدينة وأهميتها: يشير (Salek, 2005: 53) إلى أن عمل إدارة الحسابات المدينة يبدأ عند الانتهاء من دورة الأنشطة التجارية الرئيسية، كالإنتاج والتسويق والمالية وغيرها. ويمثل هذا العمل في نهايته ناتج حركة الأنشطة الأخرى للشركة وفي بدايته عمليات البيع بالأجل للمنتجات النهائية للشركة لتحصيل الأرباح التي من المتوقع أن تفوق تكاليف إنتاجها وتسويقها (تجارياً). وفي ضوء ذلك، يعود (Salek) ليحدد المفهوم التشغيلي لإدارة الحسابات المدينة، من إنها الجزء الأساس والمكتمل لإدارة الأنشطة التجارية التي سبقتها ومصدر رئيس للسيولة. وبسبب دورها الاقتصادي هذا، ينظر إلى تميزها بالأهمية مقارنةً بإدارة بنود رأس المال العامل الأخرى من إنها أكبر منشأ للنقود. أما (Das, 2013: 778) فإنه يعرّف إدارة الحسابات المدينة في جانبها الاستثماري، بأنها: عملية صناعة القرارات المتعلقة باستثمار الأموال في الموجودات المتداولة والتي من شأنها أن تؤدي إلى تعظيم العائد الكلي من استثمار الشركة. ويقترّب (توفيق، 2014: 5) من تعريف إدارة الحسابات المدينة في جانبها الاقتصادي، باعتبارها جزء أساس ومهم من إدارة رأس المال العامل، عندما يصفها بأنها عملية مراجعة ومراقبة القرارات الخاصة باستثمارات الأموال بطريقة اقتصادية، عن طريق المقارنة الرشيدة بين مزايا الاستثمارات المحتملة في الحسابات المدينة وبين تكلفة مصادر

تمويلها. وتتضح أهمية إدارة الحسابات المدينة إلى أن حجم الاستثمار فيها غالباً ما يمثل جزءاً كبيراً نسبياً من جملة الاستثمار في الموجودات وهذا ما يشير إليه (هندي، 2014: 229) وكذلك إلى نوع السياسة الائتمانية التي تؤثر تأثيراً مباشراً في حجم المبيعات ومن ثم تؤثر في حجم الأرباح المتحققة. إن المقصود بالأموال في هذا التعريف تحديداً، هي كمية المنتجات والخدمات النهائية التي تقوم الشركة بإنتاجها وتقديمها للغير بالأجل والتي تشكل المصدر الأساس لمواردها النقدية من خلال إدارة عمليات تحصيل أقيامها نقداً، وفي فترات زمنية متفق عليها مع المشتريين. أما من وجهة نظر الباحث، واستناداً لما تقدم، يمكن تعريف إدارة الحسابات المدينة، بأنها تُعنى بكيفية الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للشركة (المنتجات النهائية) عن طريق إدارة عمليات الاستثمار فيها بطريقة اقتصادية (طريقة البيع بالأجل) لزيائنها الحاليين والمرقبين وتنظيم هذه العمليات ومراقبتها من خلال اتخاذ أفضل القرارات الاستثمارية المتاحة أمامها في فترة زمنية معينة، والتي تغطي تكاليف اتخاذها، وتحقق في الوقت نفسه عوائد اقتصادية واجتماعية مربحة للشركة، تمكّنها من تسديد التزاماتها المالية للآخرين من جهة، وتعمل على تحسين مركزها الاقتصادي في أسواقها من جهة أخرى، إضافة إلى زيادة ثقة المجتمع المحلي والاستهلاكي بها، مع ضرورة مراعاة حجم المبيعات، ومتوسط فترة التحصيل، والحالة الاقتصادية للنشاط العام للصناعة الواحدة.

2. الأهداف الاقتصادية العامة لإدارة الحسابات المدينة: إن إدارة الحسابات المدينة (بعيداً عن أهدافها التقليدية مثل: تحديد سياسة الائتمان والتحصيل، تحديد الحجم الأمثل من الحسابات المدينة، وإبقاء حجم الحسابات المدينة ضمن الحدود المخطط لها، وغيرها) لها أهداف اقتصادية عامة تساهم مع بقية الإدارات الأخرى في الشركة في تحقيقها، إلا إن هذه الأهداف تأخذ الطابع الاقتصادي بشكل ملحوظ، نتيجة قيام إدارة الحسابات المدينة باختيار أفضل بدائل القرارات المتاحة أمامها للاستثمار في المبيعات الأجلة بسبب ما تتوقعه من عوائد أو أرباح تغطي تكاليف ذلك الاستثمار، وبما يؤدي إلى تحقق تلك الأهداف والتي تتمثل بصورة رئيسة في:

أ. المساهمة في تعظيم ثروة ملاك الشركة: يشير (برغام، 2010: 5) إلى أن الشركات المساهمة التي تتفصل فيها الإدارة عن الملكية، يصبح الهدف الرئيس للمدراء (بمن فيهم المدير المالي) هو تعظيم ثروة ملاك الشركة، مما يجعل من إدارة الجوانب المالية في الشركة على قدر كبير من الأهمية لدى كافة العاملين وبمختلف اختصاصاتهم، وتأخذ هذه مدى أوسع في الشركات التي يجد المدراء العاملون فيها أنفسهم غير قادرين على تحقيق هذا الهدف في حالة استمرار شركتهم بالتركيز على سياسة البيع النقدي بدلاً من البيع بالأجل. من ذلك، يبرر (Das, 2013: 779)

لجوء الشركات الصناعية المساهمة إلى المبيعات الآجلة عندما تجد أن مبيعاتها النقدية لا تمكّنها من الوصول إلى أعلى الأرباح كهدف رئيس وموصل لتعظيم ثروة ملاك الشركة.

ب. المساهمة في تعظيم الإيرادات: من المعروف في عالم اليوم اتساع حجم التبادل التجاري ليس بين البلدان فحسب وإنما على مستوى البلد الواحد، حتى أصبحت حجوم مبيعات شركات الأعمال من أهم المؤشرات الدالة على كبر حجم هذه الشركات، وبالتالي ما تحقّقه هذه المبيعات من تعظيم لإيراداتها، نتيجةً لذلك، وكذلك تعكس مدى قدرتها على اختيار أفضل أدواتها الاستثمارية من بين بنود موجوداتها المتداولة. ولأن معظم الباحثين والمتخصصين في الجوانب المالية لشركات الأعمال المتوسطة والكبيرة منها خاصةً، يشيرون إلى ضرورة اعتماد هذه الشركات على المبيعات الآجلة كمصدر رئيس لإيراداتها وذلك ما تمت الإشارة له في طيّات هذا البحث. فإن نجاح شركات الأعمال أو فشلها وبدرجة كبيرة في تعظيم إيراداتها مرتبط بكفاءة إدارة الاستثمار في الحسابات المدينة، والتي تعتبر برأي (آل شبيب، 2004: 130) أكبر مصدر لتعظيم الإيرادات المتأتية للشركة، وذلك ليس بعد كل عملية بيع فقط، وإنما إلى تكرار عمليات البيع بالأجل (للعلاء الجدد والقدامى) والتي يصفها (Kieso & Weygandt, 1983: 288) بأنها الجزء الرئيس من العمليات التجارية الكلية التي تقوم بها الشركة وتمثّل مستحققاتها المالية على الآخرين والتي يستلزم تحصيلها وجود (إدارة للحسابات المدينة) إدارة تنفيذية متخصصة، هي أهم ما تمتلكه الشركة كمصدر رئيس لإيراداتها، وذات تأثير مباشر في التقليل من قيم بنود التكاليف التي تتضمنها الدورة التشغيلية ذات العلاقة بعمليات البيع بالأجل، مثل: التكاليف التسويقية والإدارية والتحصيل والديون المعدومة وغيرها...

ج. وفي مواجهة المنافسة: من المعروف أن هناك من المؤشرات الاقتصادية التي تبين مدى كفاءة الإدارة في مواجهة المنافسين في السوق. وبقدر تعلق الأمر بموقع وقدرة إدارة الحسابات المدينة في هذا المجال، فإن (الدوري، 2013: 112) يشير إلى أن نجاح شركات الأعمال في تقوية مركزها التنافسي في أسواقها يعتمد بشكل عام على مؤشرات جودة نوعية الموجودات المستثمرة بأموال الشركة ومنها معدل دوران الحسابات المدينة الذي يراه (Wild, 2005: 292) بأنه المقياس الذي يؤشر على مدى جودة ونوعية الحسابات المدينة مقارنةً بالمنافسين، مما يدفع بالإدارة إلى استخدام شروط الائتمان بطريقة مرنة أو متشددة لمواجهة منافسيها، حيث يساعد هذا المقياس المالي الإدارة في الوصول إلى محاولة الإدارة الموازنة بين مبيعاتها

الائتمانية من جهة والعمل على تحصيل مبالغ الائتمان من جهة أخرى، وبالتالي يزيد من قدرتها التنافسية في أسواقها..

ثالثاً: إدارة الاستثمار في الحسابات المدينة

من الضروري وقبل البدء بتحديد أوجه أو عناصر اقتصاديات الاستثمار المستهدفة من قبل إدارة الاستثمار في الحسابات المدينة، لابد من التعريف بإدارة الاستثمار وأنواعه وأهدافه والعوامل المحددة لحجمه في الحسابات المدينة.

1. التعريف بإدارة الاستثمار وأهميتها: يشير (أل شبيب، 2009: 16) إلى أن إدارة الاستثمار بشكل عام، هي الإدارة المسؤولة عن استثمار أموال الشركة بهدف الحصول على العوائد وزيادة ثروة ملاك الشركة، حيث يتطلب تحقيق هذا الهدف إدارة هذه الاستثمارات بطريقة علمية من خلال استقرار وتحليل النشاط الاستثماري من علم الاقتصاد بصفة أساسية، إضافة إلى بعض العلوم الأخرى التي تزود وتساعد إدارة الاستثمار في اتخاذ القرارات الصائبة، مثل علوم الرياضيات، الإحصاء، والاقتصاد القياسي، وبحوث العمليات... وغيرها. وينظر (مطر، 2009: 11) إلى إدارة الاستثمار بأنها الإدارة التي يتوقف عليها نجاح الشركة في تحقيق الهدف الاستثماري وذلك من خلال مدى قدرتها في إدارة استثمارات الشركة بالقدر الذي يحقق التوازن المطلوب بين عنصر الربحية والأمان. ويعتبر (الزبيدي، 2004: 411) الاستثمار في الحسابات المدينة تحديداً، من المفردات الاستثمارية المهمة التي تكوّن رأس المال العامل في شركات الأعمال، وبالتالي فإنه يرجع أهمية الاستثمار في الحسابات المدينة ليس بسبب تزايد الاستثمار فيها وإنما أيضاً إلى سياسة البيع بالآجل التي تضمن زيادة في المبيعات، وبالتالي زيادة في الأرباح الإضافية المتولدة عنها. وعليه، يمكن القول ان الاستثمار عملية إدارية لها أهداف ووسائل وهي تتطلب استخدام استراتيجيات وقدرة كبيرة على قراءة التوجهات المستقبلية لمسارات عمل الشركة.

2. أنواع الاستثمار في الحسابات المدينة: يتناول (عرفة، 2009: 17) كثرة أنواع الاستثمارات وتعدد مجالات استخدامها، إلا انه يحددها في ثلاثة أنواع رئيسية: الاستثمار في السلع والخدمات، الاستثمار في الموجودات الثابتة كالعقارات والآلات والمعدات والاستثمار في الموجودات المالية، كالأسهم والسندات، وهناك من يقوم بتفريقها إلى أنواع أخرى، مثل الاستثمار الخاص العام، والاستثمار الطبيعي والبشري، والاستثمار الوطني والأجنبي. وما يختص بموضوع البحث من تلك الأنواع هو الاستثمار في السلع والخدمات التي مصدرها شركات الأعمال، حيث تعدّ السلع المادية من الأدوات الاستثمارية التي يعوّل عليها في تحقق عوائد معقولة ومستمرة في المشروعات الاقتصادية (عبود وسعيد، 2014: 72).

3. أهداف إدارة الاستثمار في الحسابات المدينة: كذلك، يشير (عرفة، 2009: 15) أن الهدف العام للاستثمار هو تحقيق العائد أو الربح، بالإضافة إلى تنمية الثروة، وتأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة التي تمكّن الأفراد والشركات من مواجهة تلك الحاجات، إضافةً إلى المحافظة على قيمة الموجودات من خلال ضغط التكاليف.
4. محددات حجم الاستثمار في الحسابات المدينة: يتناول العديد من الكُتّاب والباحثين في الإدارة المالية تلك القيود التي يتوقف عليها حجم الاستثمار في الحسابات المدينة لشركات الأعمال، حيث تتباين آراؤهم حول أيّ من هذه القيود (المتغيرات الاقتصادية) أكثر تأثيراً في توقف الاستثمار أو انخفاضه أو زيادته في تلك الحسابات، فمنهم من يرى ان قيد التكلفة المترتبة من الاستثمار يأخذ الاهتمام الأول من جانب الإدارة المالية في الشركة، وآخرون يعتقدون أن الاستثمار يعتمد كذلك على المستوى الحالي للأرباح المكتسبة (صافي الدخل) فالأرباح المرتفعة، كما يشير (هوجندرون، 1975: 61-62) قد تميل إلى توجيه القرارات نحو مزيد من الاستثمار والعكس صحيح، مع عدم إغفال مراقبة التكاليف الاستثمارية. وهو بذلك يرى من جانبه أن قيدي التكلفة والأرباح من أهم المحددات الاقتصادية لمستوى الاستثمار في أصول الشركة وخاصةً في حساباتها المدينة. وهناك من يضع الظروف الاقتصادية العامة في مقدمة المحددات الاستثمارية ويتعامل معها بأنها من المتغيرات الاقتصادية التي لا يمكن السيطرة عليها من قبل إدارة الشركة. وهناك من المتغيرات التي يمكن السيطرة عليها، مثل الاستغلال الأمثل للمعلومات، الظروف المحلية، مستوى التقنية، عدم الاتفاق على الأوليات في الاستثمار في بنود الموجودات.. وغيرها. ولكن بالرغم من هذا التباين الحاصل فيما بينهم، إلا أنهم متفقين على أهم المحددات الرئيسية ذات العلاقة المباشرة بكيفية إدارة الحسابات المدينة ورفع كفاءتها الاقتصادية والتي تؤثر في تحديد حجوم الاستثمارات فيها، والتي يتناولها (هندي، 2014: 230) وهي: المبيعات، الظروف الاقتصادية العامة، معايير منح الائتمان، شروط الائتمان، سياسة التحصيل.

رابعاً: اقتصاديات إدارة الاستثمار في الحسابات المدينة

يذكر (مطر، 2009: 15) أن الاستثمار يستمد أصوله من علم الاقتصاد، وهو بذلك يشير إلى الطبيعة الاقتصادية التي تنسم بها قرارات توزيع استثمارات الشركة مابين أصولها المتداولة ومنها الحسابات المدينة خاصة، والتي تعدّ برأي (هندي، 2014: 229) من أهم بنود الموجودات المتداولة التي يشكل الاستثمار فيها جزءاً كبيراً نسبياً من جملة الاستثمار في مجموع الموجودات. بل ينظر (العامري، 2013: 210) إلى الاستثمار في الحسابات المدينة وكثير من الشركات بأنه من المشاكل الاقتصادية الأساسية التي يجب

على شركات مواجهتها ومعالجتها بدقة متناهية. واستناداً لما تقدم، يمكن إعطاء مفهوم إجرائي لاقتصادي إدارة الاستثمار في الحسابات المدينة، من انها (ذلك العلم الذي يُعنى بدراسة وتحليل تأثير الخصائص أو الأبعاد الاقتصادية التي تتضمنها قرارات الاستثمار المتاحة في الحسابات المدينة، في الاختيار الأفضل من بين تلك القرارات، عن طريق قياس نتائج ذلك الاختيار (بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات والنسب المالية والإحصائية المناسبة)، والذي تتوقع الإدارة من خلاله، مساعدتها في تحسين قراراتها الاستثمارية في حساباتها المدينة وتوجيهها نحو أفضل استخداماتها، وبما يحقق أهدافها الاستثمارية (الاقتصادية الاجتماعية)، والتي تتمثل في المساهمة في الوصول إلى أفضل مستويات الموازنة بين السيولة والربحية، مقابل أقل ما يمكن من التكاليف الاستثمارية في تلك الحسابات. ولكي تصل الإدارة الناجحة إلى تحقيق أهدافها الاستثمارية، تقوم باستخدام مجموعة من النسب أو المؤشرات المالية الإحصائية، كأدوات ووسائل تحليلية تساعدها في الاختيار الأفضل من القرارات المتاحة للاستثمار في الحسابات المدينة.

ومن أهم تلك النسب المالية المناسبة، هي:

1. المساهمات النسبية للحسابات المدينة.
 2. دوران الحسابات المدينة.
 3. معدل فترة التحصيل.
 4. معدل العائد على الاستثمار.
 5. معدل التكاليف الاستثمارية.
- أما العناصر الاقتصادية التي تستهدفها هذه النسب بالقياس والتحليل والتفسير، والتي تؤلف الطبيعة الاقتصادية للقرار الاستثماري في الحسابات المدينة، فهي:
1. المبيعات.
 2. السيولة.
 3. الربحية.
 4. التكاليف الاستثمارية.

المبحث الثاني: الجانب العملي

أولاً: التعريف بشركة الخياطة الحديثة* - بغداد - الويزيرية

شركة الخياطة الحديثة، شركة عراقية مساهمة (خاصة)، تأسست سنة 1988، يتوزع نشاطها الرئيس على معملين، معمل (1) وهو مخصص لإنتاج البدلات والسراويل الرجالية الشتوية والصيفية وبدلات السفاري ومنتجات متفرقة مثل الدشداشة النسائية والرجالية والبجامة الرجالية والشراشف وغيرها.. أما معمل (2) فهو مخصص لإنتاج البدلات العسكرية وبدلات العمل والصداري. وكانت من الأهداف الرئيسة التي تأسست من أجلها الشركة الاستخدام الأمثل لعملية الإنتاج وبمواصفات قياسية عراقية أو عالمية، واختيار سياسة البيع بالأجل لمنتجاتها النهائية كوسيلة من وسائل الاستثمار الأفضل في حساباتها المدينة.

ثانياً: دراسة وتحليل حركة الاستثمار في الحسابات المدينة للشركة

لتقويم اقتصاديات قرارات الاستثمار في الحسابات المدينة من ناحية الأرباح المتوقعة من الاستثمار فيها مع التكاليف الناجمة عن هذا الاستثمار، فإن ذلك يتطلب دراسة قيم حركة هذه الحسابات وتحليلها (بالاعتماد على البيانات والتقارير المالية المتحصلة من داخل الشركة وفي حدود سنوات البحث (2008-2014)).

1. المساهمة النسبية للحسابات المدينة في توليد الاستثمار:

ابتداءً، لابد من قياس المساهمة النسبية للحسابات المدينة في توليد الاستثمار من مجمل استثمارات الشركة في موجوداتها، كمدخل معرفي مهم، لبيان مدى حجم تلك المساهمة من بنود الموجودات لاسيما في الموجودات المتداولة منها، وكالاتي:

* التقارير السنوية الدورية لمجلس إدارة الشركة.

الجدول (1) يعرض مساهمة الحسابات المدينة في توليد الاستثمار (القيم بملايين الدنانير)

السنوات	الحسابات المدينة (1)	الموجودات المتداولة (2)	مجموع الموجودات (3)	المساهمة الاستثمارية الجزئية 1/2 (4)	المساهمة الاستثمارية الكلية 1/3 (5)
2008	408000	1713000	1886000	0.23	0.21
2009	183000	1286000	1441000	0.14	0.12
2010	44000	1007000	1132000	0.04	0.03
2011	5000	813000	919000	0.005	0.005
2012	4000	801000	921000	0.004	0.004
2013	68000	924000	1047000	0.07	0.06
2014	120000	958000	1163000	0.12	0.10

المصدر: 1- الحقول (1، 2، 3) من بيانات الميزانية العامة للشركة. 2- الحقلان (4، 5) من عمل الباحث.

من ملاحظة الجدول (1) الذي يوضح النسب السنوية للمساهمة الاستثمارية للحسابات المدينة من مجموع الاستثمار الكلي للشركة، نجد أن هناك تراجعاً حاداً في نسب نمو المساهمة الاستثمارية الكلية والجزئية للحسابات المدينة للسنوات (2008-2014)، حيث سجلت نسب المساهمة الاستثمارية الجزئية معدل نمو سالب مقداره (-0.47)، والكلية (-0.52).

2. المساهمة النسبية للحسابات المدينة في توليد السيولة:

في ضوء ما تقدم، من الطبيعي أن تتأثر قيم السيولة التي تحتاجها الشركة وبشكل سلبي، وكذلك الأرباح من مبيعاتها الآجلة وما يترتب عنها من اختلافات في مستويات التكاليف الاستثمارية. الجداول (2، 3، 4) تعرض قيم السيولة والأرباح والتكاليف الناتجة من قرارات الاستثمار في الحسابات المدينة، وكالاتي:

الجدول (2) يعرض مساهمة الحسابات المدينة في توليد السيولة (القيم بملايين

(الدنانير)

السنوات	الحسابات المدينة (1)	الموجودات المتداولة (2)	المطلوبات المتداولة (3)	السيولة الكلية للحركة 2/3 مرة* (4)	مساهمة الحسابات المدينة في توليد السيولة الجزئية 1/3 (5)	نسبة المساهمة في توليد السيولة الكلية 5/4 (6)	قيم المساهمة 6×3 (7)
2008	408000	1713000	593000	2.88	0.68	6.23	142000
2009	183000	1286000	290000	4.43	0.63	0.14	40000
2010	44000	1007000	352000	2.84	0.12	0.04	14000
2011	5000	813000	126000	6.45	0.03	0.005	504
2012	4000	801000	123000	6.50	0.03	0.004	492
2013	68000	924000	133000	6.92	0.51	0.07	9000
2014	120000	958000	128000	7.48	0.93	0.12	15000

المصدر: 1- الحقول (1، 2، 3) من بيانات الميزانية العامة للشركة. 2- الحقول (4، 5، 6، 7) من عمل الباحث وبالاعتماد على الجدول (1).

حيث نجد حجم التراجع الحاد والمباشر لنسب المساهمة الاستثمارية في الحسابات المدينة والمشار إليها في الجدول (1) وتأثيرها في الانخفاضات الحادة كذلك والمستمرة في حجم سيولة الشركة، حيث سجلت سنة 2008 نسبة (0.68) من المرة من سيولتها الكلية البالغة لنفس السنة (2.88) مرة، ولتصل إلى نسبة الصفر المئوي لسنة 2012 وإلى (0.93) من المرة كحد أقصى لسنة 2014 من نسبة السيولة الكلية للشركة والبالغة (7.48) مرة.

3. المساهمة النسبية للحسابات المدينة في توليد الخسائر والأرباح الصافية:

ويمكن ملاحظة التأثير نفسه على نسب مساهمة الحسابات المدينة في توليد الأرباح الصافية للشركة من عرض الجدول (3).

* هذا المصطلح (مرة): يشير إلى عدد مرات تغطية المطلوبات المتداولة بموجودات يمكن تحويلها إلى نقد (سيولة)، ونقيس قدرة الشركة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل من خلال الموجودات المتداولة.

الجدول (3) يعرض مساهمة الحسابات المدينة في توليد الأرباح الصافية (صافي الدخل) (القيم بملايين الدنانير)

السنوات	المبيعات (1)	الحسابات المدينة (2)	معدل دوران الحسابات المدينة (مرة) 1/2 (3)	معدل فترة التحصيل (يوم) 360/3 (4)	الخسائر والأرباح الصافية (5)	نسب المساهمة في الخسائر والأرباح للحسابات المدينة % 5/2 (6)	قيم المساهمة في الخسائر والأرباح للحسابات المدينة 6×5 (7)
2008	1960000	408000	4.8 (15.6) يوم	75	(229000)	(0.56)	(128240)
2007	1958000	183000	10.6 (3.1) يوم	33.96	(160000)	(0.87)	(139200)
2010	881000	44000	20 (0.9) يوم	18	(312000)	(7.09)	(221208)
2011	456000	5000	91.2 (0.04) يوم	3.94	10000	0.20	2000
2012	515000	4000	128.75 (0.02) يوم	2.79	3000	0.75	2250
2013	398000	68000	5.8 (10.6) يوم	62	116000	1.70	197200
2014	600000	120000	5 (14.4) يوم	72	139000	1.15	159850

المصدر: 1- الحقول (1، 2، 5) من الكشوفات المالية للشركة. 2- الحقول (3، 4، 6، 7) من عمل الباحث.

نلاحظ من استعراض الجدول (3) أن الشركة لم تحقق أرباحاً صافية في السنوات الثلاث الأولى 2008-2010، بل تعرضت إلى خسائر فعلية من جراء الاستثمار في موجوداتها، حيث ساهمت إدارة الاستثمار في حساباتها المدينة بجزء كبير من تلك الخسائر وخاصة للسنتين 2008، 2009 التي كانت وعلى التوالي نسب مساهمتها في الخسائر (0.56) و(0.87) وبقية تقديرية سالبة (-128000) مليون و(-139000) مليون على التوالي، إلا أن عمليات الاستثمار في حساباتها المدينة

للسنوات 2011 ولغاية 2014 قد حققت نسب مساهمة إيجابية في تحقيق أرباح صافية وصلت في سنة 2013 إلى أعلى نسبة مساهمة، حيث بلغت (70% 1) وفي سنة 2014 إلى (15% 1) وبقيم تقديرية (197200) مليون دينار و(159850) مليون دينار على التوالي.

4. تكاليف الاستثمار في الحسابات المدينة:

من المعروف أن جوهر عمليات التقييم وقياس كفاءة الأداء تتمثل في تحديد ومعرفة نتائج الأعمال الاقتصادية من وراء مختلف الأنشطة التي تقع في مجال تحقيق الأهداف المراد الوصول إليها، وبما ان الأهداف الاقتصادية المراد تحقيقها من وراء الاستثمار في الحسابات المدينة هي في زيادة مساهمة إدارة هذه الحسابات في نمو الأرباح وخفض تكاليف الاستثمار فيها، لذا لا بد من تحديد مساهمتها في خفض هذه التكاليف أو التقليل منها، كعنصر من عناصر اقتصاديات إدارة الاستثمار كالمبيعات والسيولة والربحية، وذلك عند حصول أي استثمار إضافي فيها أو عمليات بيع بالأجل، حيث يتضمن الجدول (4) البيانات الرئيسية التي توصل إلى تحديد التكلفة الاستثمارية السنوية في الحسابات المدينة للشركة خلال مدة البحث. نلاحظ في هذا الجدول وللسنوات الثلاث الأولى (2008-2010) اتساع حجم التكاليف المتولدة من الاستثمارات الإضافية السنوية في الحسابات المدينة، بسبب تعرض الشركة وللسنوات نفسها إلى خسائر فعلية وصلت في سنة 2010 إلى أعلى مستوى لها وكما أشار إليه الجدول (3)، حيث بلغت (312000) مليون دينار مقابل تكاليف استثمارية وصلت للسنة نفسها إلى (37558) الف دينار، إلا ان هذه التكاليف انخفضت بشكل عام ابتداءً من 2011 ولغاية 2014، حيث سجلت في سنة 2012 أدنى مستوى لها بلغ (3) آلاف دينار فقط، ووصلت في سنة 2013 أعلى مستوى لها بلغ (7) ملايين دينار. وللتأكد من نتائج التحليل لقيم المبيعات والحسابات المدينة والأرباح والتكاليف الاستثمارية والسيولة التي تناولتها الجداول السابقة، فقد تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) في تفسير قوة الاتجاه وعلاقات الارتباط، كقيم اقتصادية مكوّنة للقرارات الاستثمارية في الحسابات المدينة وهي قيمة المبيعات كعنصر اقتصادي مستقل ومؤثر في أقيام الحسابات المدينة ومع مساهماتها الاستثمارية في توليد الأرباح والسيولة والتكاليف، كعناصر اقتصادية تابعة، وذلك لمعرفة الكيفية التي تدير بها الشركة حساباتها المدينة، وكيف تنظر إليها كمصدر رئيس ومهم لسيولتها وربحياتها، ومدى إمكانية تحقق أهداف البحث وصدقية فرضياته من عدمها.

الجدول (4) يعرض مساهمة الحسابات المدينة في تكاليف الاستثمار الإضافية للشركة
(القيم بملايين الدنانير)

السنوات	صافي الدخل (1)	مجموع الموجودات (2)	الاستثمارات الإضافية في الحسابات المدينة (3)	العائد على الاستثمار (4) 1/2	تكلفة الاستثمار في الحسابات المدينة 4×3 (5)
2008	(229000)	1886000	*402000	0.12-	48000
2009	(160000)	1441000	225000-	0.11-	25000
2010	(312000)	1132000	140000-	0.27-	38000
2011	10000	919000	39000-	0.01	390
2012	3000	921000	1000-	0.003	3
2013	116000	1047000	64000	0.11	7000
2014	139000	1163000	52000	0.11	6000

المصدر: 1- الحقول (1، 2) من الميزانية العمومية والتقارير المالية للشركة. 2- الحقول (3، 4، 5) من عمل الباحث بالاعتماد على (العامري، 2013: 216).
الجدول (5) يعرض البيانات التاريخية لقيم المبيعات والحسابات المدينة لسنوات البحث (2008-2014) مع قيم المساهمات الاستثمارية.

* الاستثمارات الإضافية في الحسابات المدينة: الاستثمارات في الحسابات المدينة للوضع الحالي - الاستثمارات في الحسابات المدينة للوضع الجديد.

الجدول (5) يعرض قيم المبيعات والحسابات المدينة ومساهماتها الاستثمارية للسلسلة الزمنية (2008-2014) (القيم بملايين الدنانير)

السنوات	المبيعات (1)	الحسابات المدينة (2)	قيم مساهمة الحسابات المدينة في الخسائر والأرباح الاستثمارية (3)	قيم مساهمة الحسابات المدينة في التكاليف الاستثمارية (4)	قيم مساهمة الحسابات المدينة في توليد السيولة الكلية (5)
	X	y ₁	y ₂	y ₃	y ₄
2008	1960000	408000	(128000)	48000	142000
2009	1958000	183000	(139000)	25000	40000
2010	881000	44000	(221000)	38000	14000
2011	456000	5000	2000	390	504
2012	515000	4000	2000	3	492
2013	398000	68000	19000	7000	9000
2014	600000	170000	16000	6000	15000

المصدر: 1- الحقول (1، 2) من بيانات الميزانية العامة للشركة. 2- الحقول (3، 4، 5) من الجداول (2، 3، 4).

ولاختبار فرضية وجود علاقة، فقد استخدم الباحث نموذج الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression)، وتقدير قيم المبيعات كعلاقة مؤثرة ومستقلة في قيم الحسابات المدينة، وذلك بموجب المعادلة:

$$y_i = \alpha + Bx_i + u_i$$

وبناءً على مخرجات الحاسبة، كانت نتائج تحليل الفرضية كالاتي:

الجدول (6) يعرض قيم معاملات الارتباط ومستوى المعنوية للعلاقة بين قيم المبيعات من منتجات الشركة وقيم الحسابات المدينة وقيم مساهماتها من (2008-2014)

معامل التحديد R2	معاملات الانحدار B's	مستوى المعنوية P.value	معامل الارتباط R	المتغيرات التابعة	المتغير المستقل
0.694	0.061	0.020	0.833	قيم الحسابات المدينة (y ₁)	قيم المبيعات (x)
0.141	0.229	0.407	0.375	قيم المساهمة في الخسائر والأرباح (y ₂)	
0.546	0.100	0.058	0.739	قيم المساهمة في التكاليف الاستثمارية (y ₃)	
0.946	0.344	0.000	0.973	قيم المساهمة في توليد السيولة (y ₄)	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الإلكترونية.

وبالاستناد إلى مخرجات الحاسبة التي يتضمنها هذا الجدول، يمكن تحديد مستويات العلاقة "درجة الارتباط" بين قيم المبيعات كمتغير مستقل مع قيم المتغيرات التابعة كالآتي:

الجدول (7) يعرض درجة الارتباط واتجاه العلاقات بين المبيعات والمتغيرات التابعة

P-value	اتجاه العلاقات وقوتها	R	المتغيرات التابعة
0.020	ارتباط طردي قوي ذو معنوية عالية	0.833	y ₁ = قيم الحسابات المدينة
0.407	ارتباط طردي ضعيف وغير معنوي	0.375	y ₂ = قيم المساهمة في الخسائر والأرباح
0.058	ارتباط طردي متوسط ومعنوي	0.739	y ₃ = قيم المساهمة في التكاليف
0.000	ارتباط طردي قوي ومعنوي بدرجة عالية	0.973	y ₄ = قيم المساهمة في توليد السيولة

المصدر: من إعداد الباحث.

وبعد تحديد مستويات العلاقة أعلاه، يتبين لدينا تأثير وأهمية قيم المبيعات (x) في تفسير الاختلافات في المتغيرات التابعة (y₁, y₂, y₃, y₄) وذلك من خلال تطبيق معادلة الانحدار الخطي البسيط الخاصة بالعلاقة بين قيم المبيعات والحسابات المدينة، وبعد استخراج قيم a, b تصبح المعادلة كالآتي:

$$y_i = \hat{a} + \hat{b}x$$

$$y = 49.414 + 0.071x$$

وتعني معادلة الانحدار المقدرة: انه عند زيادة قيمة المبيعات الآجلة (x) بمقدار دينار واحد فإن قيمة الحسابات المدينة تزداد بمقدار قيمته (0.071) من الدينار الواحد، أي ان هناك علاقة طردية وذات تأثير معنوي عالٍ بين قيم المبيعات الآجلة (x) وقيم الحسابات المدينة (y1)، وتنسحب العلاقة نفسها ولكن بتأثير معنوي عالٍ جداً على السيولة (y4)، ولكن هذه العلاقة تصبح ذات ارتباط متوسط ومعنوي مع (y3) وتنحدر بعد ذلك لتصبح ذات ارتباط طردي ضعيف وغير معنوي مع الأرباح (y2). ولتأكيد أشكال واتجاه العلاقات، اعتمد الباحث على معامل التحديد (R2) كأسلوب آخر ومناسب لواقع عمل الشركة، وذلك لتفسير التغيرات الحاصلة في الحسابات المدينة وقيمها الاستثمارية، حيث تبين ومن خلال نسب معامل التحديد:

0.694 من قيم الحسابات المدينة

0.141 من قيم مساهمة الحسابات المدينة في توليد الأرباح

0.546 من قيم مساهمة الحسابات المدينة في توليد التكاليف الاستثمارية

0.946 من قيام مساهمة الحسابات المدينة في توليد السيولة

إن المبيعات الآجلة (x) من الألبسة الجاهزة لها تأثير وأهمية في تفسير الاختلافات في قيم الحسابات المدينة للشركة (y1) وفي قيم التكاليف الاستثمارية (y3) وفي قيم السيولة (y4) وليس لها تأثير في تحقيق خسائر وأرباح الشركة (y2).

المبحث الثالث: الاستنتاجات والتوصيات

توصل الباحث إلى عدد من الاستنتاجات وتفسيرها في ضوء معطيات التحليل والقياس لقيم حركة المبيعات والحسابات المدينة وما يرتبط بهما من سيولة وربحية وتكاليف استثمارية، وكذلك في ضوء واقع عمل الشركة وتسجيله للملاحظات الميدانية، داعماً ذلك بعدد من اللقاءات مع مديرها المفوض ومدير حساباتها وعدد من العاملين فيها، كل ذلك لمعاونته في معرفة أسباب مشكلة البحث وإمكانية معالجتها وتحقيق الهدف منه ولتأكيد فرضياته من عدمها.

أولاً: الاستنتاجات

ابتداءً، لا بد من القول أن الباحث قد وجد أن أهم استنتاج قد أثار كثيراً وأوصل شركة الخياطة الحديثة إلى ماهي عليه الآن من تدهور سريع في نتائج أعمالها الاقتصادية، بعد أن كانت تتمتع بسمعة تجارية في أسواقها المحلية وحتى الإقليمية، ويُعد في الوقت نفسه المفتاح الرئيس لباقي الاستنتاجات، وهو:

1. أن قرارات الاستثمار في حساباتها المدينة لاسيما (كون إدارة هذه الحسابات تعكس أهم نشاط اقتصادي وأساسي لعمل الشركة الذي يتمثل بالاستثمار في بيع منتجاتها من الألبسة الجاهزة بالأجل، ومصدرها الرئيس للسيولة والأرباح) كانت تُتخذ في ظروف بيئية مؤكدة، كانت قد اعتادت عليها عندما كانت شركة عامة، واستمرت تعمل في ظل هذه الظروف بالرغم من تحولها إلى شركة خاصة عام 1989. من ذلك، جاءت فقرات الاستنتاجات وتفسيرها ومدى مصداقية فرضيات البحث من عدمها، كالآتي:
2. تنظر الإدارة العليا لشركة الخياطة الحديثة إلى الأهداف الاقتصادية الرئيسة المرجو تحقيقها من قراراتها الاستثمارية في حساباتها المدينة كالسيولة، الربحية، خفض التكاليف الاستثمارية، والمنافع الاجتماعية المترتبة عنها، من إنها ليست من المشاكل الاقتصادية التي يجب وضع المعالجة المستقبلية لها، وإنما هي مشكلات آنية تعالج في إطار بيئة ثابتة معروفة ومحددة لديها. وفي ضوء الفقرة (2) في أعلاه، يمكن الاستنتاج:
3. بأن التوقعات أو التقديرات لما قد يحصل من متغيرات في بيئة الشركة لم تكن تحتل مساحة واسعة من اهتمامات قياداتها الإدارية ولا زالت، بالتالي فهي لا تمتلك الخطط اللازمة للتكيف معها.
4. في هذه الحالة، فإن الشركة لا تحتاج إلى إدارة ائتمانية متخصصة، أو تفكر بوجود وحدة اقتصادية في هيكلها التنظيمي، تُعنى بدراسة وتحليل بدائل قرارات الاستثمار في حساباتها المدينة.
5. بالتالي، فقد وجد الباحث أن الدائرة الحسابية للشركة تخلو تماماً من وجود أي استخدام للمؤشرات القياسية، كالنسب والأساليب المالية والإحصائية أو تحديد الكلف الاستثمارية التي تساعد في اختيار أفضل بدائل قرارات الاستثمار المتاحة.
6. بالاستناد لما تقدم من استنتاجات، فقد سبق أن تم التأكيد على صحة الفرضية الثالثة باستثناء علاقة المبيعات بارتباط طردي لكنه غير معنوي مع الأرباح الاستثمارية.

أما الفرضية الأولى والفرضية الثانية، فلا يمكن التعامل معها بشكل صادق؛ لعدم تناسبها مع مستوى الأهداف الاقتصادية من وراء قرارات استثمار الشركة في حساباتها المدينة، أو مع النتائج التي أفرزتها تحليلات قيم السيولة، والربحية، والتكاليف الاستثمارية، وكالآتي:

• المساهمة الاستثمارية الجزئية والكلية:

الجدول (1): سجل معدلات نمو استثمارية سالبة في نسب مساهمة إدارة الاستثمار في الحسابات المدينة من الاستثمار الجزئي والكلية للشركة التي وصلت إلى (-0.47) و (-0.52) على التوالي. وهذا يعني أن إدارة الاستثمار لم تقم بأي نشاط استثماري حقيقي يُذكر في مبيعاتها الآجلة وبالتالي في تحريك قيم حساباتها المدينة لاسيما في السنتين (2011) و(2012). إن الارتفاعات البسيطة التي حصلت في قيم الاستثمار للسنتين (2013) و(2014) وهي: (0.07) و(0.12) على التوالي لا يعني أن الشركة قد عاودت نشاطها الاستثماري في حساباتها المدينة بشكل جدي، وذلك فيما لو تمت مقارنة هذه الارتفاعات البسيطة بنسب استثماراتها للسنتين (2008) و(2009) البالغة (0.23) و(0.14) على التوالي.

• المساهمة في توليد السيولة:

الجدول (2): سجل معدل نمو إيجابي ومنخفض جداً في نسب مساهمة إدارة الاستثمار في الحسابات المدينة في توليد السيولة الجزئية وصل إلى (0.36) من المرة الواحدة، ومعدل نمو سالب من مساهمتها في توليد السيولة الكلية وصل إلى (-0.47) أقل من المرة، علماً إن السيولة الكلية لسنوات البحث (2008-2014) كانت بمعدل نمو سنوي (1.59) من المرة، وإن القيم النقدية للمساهمات الاستثمارية في الحسابات المدينة كانت بمعدل نمو سالب (-0.89) أقل من المرة. هذا يعني عدم قدرة إدارة الاستثمار في الحسابات المدينة المساهمة في توليد السيولة الثانية التي تحتاجها الشركة لمساعدتها في تسديد ما بذمتها من التزامات مالية للأخرى مثل تسديد أجور العاملين وما يرتبط بها من مكافآت نقدية ومزايا أخرى تقدم لهم، مثل التساوي ونقل ومواد طبية التي كانت السبب الرئيس في توقف الشركة عن الإنتاج، مما دفع بإدارة الشركة إلى الاستغناء عن معظم العاملين لديها، حتى وصل العدد المتبقي منهم في نهاية (2014) إلى (40) منتسباً بعد أن كان عددهم لسنة (2008) (371) منتسباً.

• المساهمة في توليد الأرباح والتكاليف:

الجدولان (3) و(4) يحتويان على بيانات أهم هدفين اقتصاديين ترغب الشركة الوصول إليهما، الأرباح والتكاليف الناتجة من قراراتها الاستثمارية وحساباتها المدينة، حيث سجلت حركة القيم للأرباح والتكاليف الاستثمارية المتولدة من مبيعات الشركة وللسنوات البحث (2008-2014) معدل نمو سالب في الأرباح السنوية قدره (-0.39) وإن مساهمة إدارة الاستثمار في الحسابات المدينة في هذا المعدل هو (-3.05) وبمعدل نمو نقدي سالب (-2.24). أما عن تكاليف الاستثمار في الحسابات المدينة، فقد سجلت ارتفاعات كبيرة للسنوات 2008، 2009، 2010، بالرغم من القيمة العالية لمبيعات

الشركة للسنوات نفسها وذلك يرجع إلى تعرض الشركة إلى خسائر كبيرة بسبب ارتفاع تكاليفها التشغيلية وتغطيتها للإيرادات، حيث سجلت تكاليف الاستثمار في حساباتها المدينة لسنوات البحث (2008-2014) معدل نمو سالب قدره (-0.87).

ثانياً- التوصيات:

إن المساهمة في تقويم اقتصاديات إدارة الاستثمار في الحسابات المدينة في شركة الخياطة الحديثة تتمثل في مجموعة التوصيات التالية والتي يعتقد الباحث كمعالجة حقيقية في كيفية إدارة الشركة لحساباتها المدينة في المستقبل واختيار أفضل قرارات الاستثمار فيها، وكالآتي:

1. لكي تستعيد الشركة عافيتها الاقتصادية، لابد من استحداث "الدائرة المالية" في هيكلها التنظيمي الحالي، ترتبط إدارياً وبشكل مباشر بالمدير المفوض أو مجلس إدارتها، وظيفتها إدارة وتنظيم عمليات التمويل والاستثمار لمطلوبات الشركة وموجوداتها.

2. يرتبط (بالدائرة المالية المستخدمة) قسم متخصص بإدارة الائتمان التجاري بنوعيه المكتسب والممنوح، على أن يكون من مسؤولياته الرئيسة تشكيل شعبة اقتصادية تُعنى بدراسة وتحليل قرارات الاستثمار في الحسابات المدينة، تحت اسم (شعبة الدراسات والتحليل الاقتصادي) للقرارات الاستثمارية، تتولى المهام الآتية:

أ. يكون التوظيف فيها من أصحاب المؤهلات العلمية الذين لديهم خبرة وممارسة عملية في دراسة وتحليل اقتصاديات المشاريع الاستثمارية في موجودات الشركات الصناعية لاسيما ما يتعلق منها بتحليل اقتصاديات إدارة الاستثمار في الحسابات المدينة (المبيعات الأجلة).

ب. أن تستخدم هذه الشعبة مجموعة متكاملة ومناسبة من النسب المالية والأساليب أو الطرق الإحصائية تقيس من خلالها أفضل النتائج المتوقعة من اختيار بدائل القرارات الاستثمارية المتاحة أمامها التي يُتوقع منها تحقيق الأهداف الاقتصادية في السيولة، والربحية، وخفض التكاليف الاستثمارية.

ج. أن يكون اختيار البديل الاستثماري الأفضل في الحسابات المدينة وتقديمه كمقترح أمام الإدارة من مسؤولية ومهام العاملين فقط في (شعبة الدراسات والتحليل الاقتصادي)، وليس غيرهم من متخذي القرارات في الشركة، وبغض النظر عن الأسباب والنتائج المتوقعة من اختيار هذا البديل أو ذلك.

3. التفكير الجدّي بالترويج لمنتجات الشركة، كمفصل أساس للعودة إلى أسواقها المحلية والاستعداد لمواجهة المنتجات المستوردة بالجودة العالية وبالأسعار التنافسية. بالتالي، فإن التوصيات الثلاث أعلاه ترتب على إدارة الشركة العمل بالآتي:
4. أن تنظر إلى أهدافها الاستثمارية في حساباتها المدينة كالسيولة والربحية وتقليل التكاليف، على انها من المشاكل الاقتصادية التي يجب معالجتها في إطار بنية متغيرة وليست ثابتة أو معروفة لديها.
5. أن يكون التوقع والتقدير لما قد يحصل من متغيرات في بقية الشركة قد تؤثر في مستوى كفاءة تحقيق أهدافها الاستثمارية، حالة قاتمة في تفكير قياداتها الإدارية.
6. أن ترتبط الدائرة الحسابية الحالية التي يظهرها الهيكل التنظيمي للشركة (بالدائرة المالية المستحدثة)، المشار إليها في الفقرة (1).

المصادر

- [1] Needles, Belverd E. and Crosson, Susan V., "Financial and Managerial Accounting", Houghton Mifflin Company, New York 2002.
- [2] Wild, John J., "Financial Accounting Information for Decisions", Mc. Graw Hill, 3rd Edition (New York 2005) .
- [3] سنيامون، روبرت ولارسين، برايان هيلويج، "الإدارة المالية للمنشآت التجارية"، ترجمة قسم الترجمة بدار الفاروق، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، الطبعة العربية الأولى (القاهرة 2009).
- [4] الشماع، سمير منير، "تحليل القوائم المالية- مفاهيم وطرق"، دار الدكتور للطباعة والنشر، (بغداد 2010).
- [5] عصران، عصران جلال، "الاستثمار والتمويل"، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، (الاسكندرية 2012).
- [6] الشماع، خليل محمد حسن، "الإدارة المالية"، جامعة بغداد، ط4، (بغداد، 1992)
- [7] محمد وآخرون، "التحليل المالي- مدخل صناعة القرارات"، دار وائل للنشر، ط3، (عمّان 2008).
- [8] النعيمي، عدنان تايه، "إدارة الائتمان- منظور شمولي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، (عمّان 2010).

- [9] الدوري، عمر علي كامل، "تقييم الأداء المصرفي- الإطار المفاهيمي والتطبيقي"، دار الدكتور للعلوم، (بغداد 2013).
- [10] Salek, John G., "Receivables Asset Management", John Wiley & Sons, (2005).
- [11] Das, Subhash Chandra, "Business Accounting and Financial Management", Phi Learning Private Limited, (Delhi 2013) .
- [12] توفيق، محب خلة، "اقتصاديات التمويل الإداري"، دار الفكر الجامعي، ط1، (الاسكندرية 2014).
- [13] هندي، منير إبراهيم، "الإدارة المالية- مدخل تحليلي معاصر"، المكتب العربي الحديث، ط9، (الاسكندرية 2014).
- [14] بوغام، أجين، "الإدارة المالية (1)", ترجمة وإعداد محمود فتوح وآخرين، شعاع للنشر والعلوم، حلب- سوريا، (2010).
- [15] آل شبيب، دريد كامل، "مبادئ الإدارية المالية"، دار المناهج للنشر والتوزيع، (عمّان 2004).
- [16] Kieso, Donald E. and Weygondt, Jerry J., "International Accounting", John Wiley and Sons, 4th ed., (1983).
- [17] آل شبيب، دريد كامل، "الاستثمار والتحليل الاستثماري"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، (عمّان 2009).
- [18] مطر، محمد، "إدارة الاستثمارات- الإطار النظري والتطبيقات العملية"، دار وائل للنشر والتوزيع، ط5، (عمّان 2009).
- [19] الزبيدي، حمزة محمود، "الإدارة المالية المتقدمة"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، (عمّان 2004).
- [20] عرفة، سيد سالم، "إدارة المخاطر الاستثمارية"، دار الراية للنشر والتوزيع (عمّان 2009).
- [21] عبود وسعيد، سالم محمد وأحمد محمد فهمي، "الاستثمار وأدواته في الأسواق المالية"، دار الدكتور للطباعة والنشر (بغداد 2014).
- [22] هوجندورن، جاناس، "إدارة الاقتصاد الحديث"، ترجمة أحمد حمودة، مكتبة الوعي العربي، مصر، (لندن 1975).
- [23] العامري، محمد علي إبراهيم، "الإدارة المالية الحديثة"، دار وائل للنشر والتوزيع، (عمّان 2013).

Evaluating the Economies of Investment Management in Receivable Account of the Company of Modern Sewing for the Period (2008 - 2014)

Dr. Dhaher Al-Qaisi

dhaher_alqassiy54@yahoo.com

Al-Mustansiriya University - College of Administration and Economics – Department of Business Management.

Abstract: *The research aims at clarifying the concept of the economies of investment management in account receivable (forward sales) through establishing or inventing economic management specialized in the trade credit management that works at improving the investment decisions in account receivable by estimating and forecasting the achievement level of economic goals due to their adoption, represented by the suitable liquidity and profitability and the reduction of investing costs as possible using the instruments and means of economic analysis such as analytical tables, logic data, financial ratios and statistical methods.. since the research limitations and its goal achievement are framed to face the current problems witnessed by the national (local) industry represented by the Company of Modern Sewing as a study case, the research*

significance came and the conclusions it has arrived at, the most important of which are:

- 1. The main factor which made the Company of Modern Sewing fully stop their products of ready clothes is that its management was and is still dealing with the factors of environmental effect as fixed non-changeable factors, defined and known for the company.*
- 2. Thus, the company does not have now the proper and necessary plans for adapting with the effect of its environmental periphery novelties.*

Therefore, the research addresses the most important main recommendations as the following:

- 1. Inventing a department specialized in managing the trade credit with which an economic section is connected under the name (the Section of Studies and Economic Analysis) concerned with studying and analyzing the investment decisions in account receivable.*
- 2. The company management should look into the work at achieving the balance between liquidity and profitability and try to reduce the costs due to investing in account receivable, as being the economic problems which should be controlled and*

*treated within the frame of changeable environment
unstable or always known to it.*

**Keywords: Investment Management, Receivable
Account.**